



رئيس التحرير بحث مع السفير البريطاني التعاون الإعلامي والقضايا المشتركة



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق مستقبلاً سفير المملكة المتحدة السفير قنسي رشيد والسكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة البريطانية بشكار كابولي ومسؤول الإعلام في السفارة يارا الصباغ بحضور نائب رئيس التحرير الزميل عدنان خليفة الراشد ومدير التحرير الزميل محمد بسام الحسيني (فاني الشمري)

استقبل رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا السفير قنسي رشيد، يرافقه السكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة البريطانية بشكار كابولي، ومسؤول الإعلام في السفارة يارا الصباغ في تناول اللقاء تحديث حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات بين الكويت والمملكة المتحدة. كما شهد اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون



سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا السفير قنسي رشيد



السكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة البريطانية بشكار كابولي



مسؤول الإعلام في السفارة البريطانية يارا الصباغ

عبدالله العنزي: تحديد وإنشاء معابر مشاة واضحة في الشوارع

المجلس البلدي

منيرة الأمير: إقرار لائحة تخصيص أراضي المشاريع الحكومية نقلة نوعية في العمل البلدي



م. منيرة الأمير

بداح العنزي

أوصت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة م. منيرة الأمير بالموافقة على إقرار لائحة خاصة تتضمن بنود تخصيص الأراضي وقراراتها وبنودها وذلك بناء على مقترح م. منيرة الأمير.

وقالت الأميرة إن إقرار تخصيص الأراضي لمرافق البلدية وحاكماً لإقرار لائحة منظمة ومتكاملة للتخصيص سيمثل نقلة نوعية في العمل البلدي ويسهم في رفع كفاءة القرارات، وتعزيز الشفافية وضمان حسن تنفيذ المشاريع الحكومية المعتمدة على تخصيص الأراضي بما يخدم المصلحة العامة ويواكب متطلبات التنمية المستدامة في الدولة.

وأضافت اللجنة: قدمت م. منيرة الأمير خلال مداخلة تفصيلية خصصتها للرد على الرأي الفني والقانوني الوارد من بلدية الكويت بشأن مشروع لائحة تخصيص الأراضي الحكومية التي تقدمت به في السابق وأقرها المجلس البلدي،

وأوصت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة م. منيرة الأمير بالموافقة على إقرار لائحة خاصة تتضمن بنود تخصيص الأراضي وقراراتها وبنودها وذلك بناء على مقترح م. منيرة الأمير.

وقالت الأميرة إن إقرار تخصيص الأراضي لمرافق البلدية وحاكماً لإقرار لائحة منظمة ومتكاملة للتخصيص سيمثل نقلة نوعية في العمل البلدي ويسهم في رفع كفاءة القرارات، وتعزيز الشفافية وضمان حسن تنفيذ المشاريع الحكومية المعتمدة على تخصيص الأراضي بما يخدم المصلحة العامة ويواكب متطلبات التنمية المستدامة في الدولة.

بشكل مجتزأ أو منفصل. وشددت على عدم وجود أي مانع من إدخال تعديلات لغوية أو قانونية على نصوص اللائحة شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تفرغها من مضمونها أو على آليات المتابعة والرقابة وضمان التنفيذ، لاسيما في ظل ارتباط التنفيذ بعدة جهات حكومية.

وبينت الأميرة أن الهدف من اللائحة لا يقتصر على تجميع القرارات الصادرة بحسب بل يتجاوز ذلك إلى سد الفراغات التنظيمية القائمة، وتهيئة إطار لائحي قابل للتقييم والمراجعة المستمرة بما يسمح بتطوير آليات تخصيص وتحديدتها وفق المعايير العملية ومتطلبات الحوكمة.

وحول الرأي الوارد من بلدية الكويت، أشارت الأميرة إلى أن الملاحظات المقدمة اتجهت إلى اقتراح حذف بعض البنود بحجة وجود قرارات سابقة تنظمها، مؤكدة أن هذا التوجه يتعارض مع فلسفة المقترح من الأساس التي تقوم أساساً على جمع القوائم واستكمال الناقص ضمن تصور متكامل وليس التعامل مع البنود بشكل مجتزأ أو منفصل.

وذكرت أعضاء اللجنة الفنية إلى عدم القبول بأي إملاءات تمس جوهر اللائحة ما دامت لا تخالف أحكام القانون، والعمل على إخراج المشروع بصورته المتكاملة مع فتح المجال لمقترحات الأعضاء التي من شأنها إثراء البنود وتعزيز فاعليتها.

واختتمت الأميرة بالتأكيد على أن إقرار لائحة منظمة ومتكاملة للتخصيص سيمثل نقلة نوعية في العمل البلدي ويسهم في رفع كفاءة القرارات، وتعزيز الشفافية وضمان حسن تنفيذ المشاريع الحكومية المعتمدة على تخصيص الأراضي بما يخدم المصلحة العامة ويواكب متطلبات التنمية المستدامة في الدولة.

العنزي: تحديد وإنشاء معابر مشاة واضحة في الشوارع



عبدالله العنزي

بداح العنزي

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي اقتراحاً بشأن تعزيز سلامة المشاة وتحديد أماكن مخصصة لعبورهم.

وقال العنزي في اقتراحه: تعد سلامة المشاة من أهم عناصر منظومة السلامة المرورية في المن، لما لها من ارتباط مباشر بحياة الإنسان اليومية، خاصة في المناطق السكنية وتحديداً عند المدارس والمساجد والجمعيات التعاونية والتجارية والصناعية وفي الشوارع الرئيسية للأسواق ومع تزايد الكثافة السكانية وحركة المركبات، أصبحت الحاجة ملحة لتوفير بيئة آمنة تضمن تنقل الأفراد على الأقدام دون تعرضهم لمخاطر الطريق، ويتطلب ذلك

أحد أطرافها تعد مشكلة حوادث مشاة الطريق من أبرز مشاكل السلامة المرورية، وخصوصاً في المناطق السكنية والتجارية والصناعية والتي طبيعة الحال لها آثار سلبية بارتفاع معدل عدد الإصابات والوفيات بين المشاة وخلق بيئة غير آمنة للتنقل خاصة لكبار السن والأطفال، ومن أبرز جوانبها:

- عدم التزام السائقين بالسرعات المحددة أو عدم إعطاء أولوية للمشاة.
- عبور المشاة من أماكن غير مخصصة بسبب عدم التنظيم أو قلة التوعية.
- ضعف الإنارة أو الإشارات التحذيرية في بعض الطرق.
- الاستخدام الخطأ للهايف أثناء العبور أو القيادة.

لذا أقدم بهذا المقترح:

- تحديد وإنشاء معابر مشاة واضحة في الشوارع الحيوية والتقاطعات المكتظة.
- تركيب إشارات مرور ضوئية نكية تعمل بالاستشعار أو زر العبور.
- وضع مطبات تهدئة أمام المدارس والمساجد والجمعيات التجارية والصناعية.
- تحديث الأرصفة وتهيئتها لذوي الإعاقة وكبار السن.
- تشديد الرقابة المرورية والغرامات على المخالفين بعدم إعطاء الأولوية للمشاة.
- الهدف من هذا المقترح توفير بيئة مرورية آمنة للجميع، وتقليل الإصابات والحوادث وتعزيز ثقافة احترام الطريق مع التنسيق مع الجهات ذات الصلة.

أكد أن طلب أو متابعة تغيير المسمى الوظيفي للموظف بكتاب رسمي موجه من جهة العمل

الديوان رسمياً: نجحنا في ترشيح 24,5 ألف مواطن

مريم بنديق

قالت مصادر بديوان الخدمة المدنية لـ«الأنباء»، إن الديوان نجح في ترشيح 24 ألفاً و513 مواطناً ومواطنة للتوظيف خلال عام 2025.

وأكدت أن الترشيحات شملت الترتيبين من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والأطباء، وأصحاب الهمم، وحملة المؤهلات الجامعية المتخصصة، بالإضافة إلى حملة البلوم وأصحاب المؤهلات التخصصية المطلوبة لجهات حكومية محددة، والمجتازين للدورات التأهيلية، وغيرهم.

كما شدد «الديوان» على حرصه على إتمام عملية الترشيحات بما يتوافق مع احتياجات الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية.

وقد أفاد ديوان الخدمة المدنية رسمياً بأن طلب أو متابعة تغيير المسمى الوظيفي للموظفين يتم ألبا ويكتاب رسمي من جهة العمل للديوان باستخدام النظم المتكاملة من دون الحاجة إلى مراجعة الديوان.

هذا، وفي إطار حرص ديوان الخدمة المدنية، على تعزيز ثقافة السلامة والوقاية بين موظفيه ورفع مستوى جاهزية، نفذت أمس الأول تجربة إخلاء وهمي بنجاح في مبنى الديوان بالتعاون مع الإدارة العامة للدفاع المدني.



د. عصام الربيعان

خلال اجتماع موسع يضم قيادات الشؤون التعليمية لبحث احتياجات المدارس ودعم الإدارات المدرسية ميدانياً

الطبيبائي: المتعلم وتوفير بيئة تعليمية آمنة من أولويات الوزارة

عبدالعزیز الفضلي

عقد وزير التربية م. سيد جلال الطبيبائي اجتماعاً موسعاً ضم وكيل الوزارة للشؤون التعليمية م. حمد الحمدي والوكيل المساعد للشؤون الفنية والإدارية م. محمد الخالدي ومديري المراحل التعليمية، حيث جرى بحث احتياجات الميدان التربوي، وسبل دعم الإدارات المدرسية، وتعزيز جاهزيتها خلال المرحلة المقبلة، بما يضمن انتظام العملية التعليمية وسير الامتحانات وفق أعلى معايير الانضباط والعدالة.

وأكد الوزير الطبيبائي خلال الاجتماع أن التعلم يأتي في صدارة أولويات الوزارة، مشدداً على ضرورة تسخير جميع الإمكانيات المتاحة لتوفير بيئة تعليمية آمنة وجاذبة، تسهم في تحقيق أفضل مستويات التحصيل العلمي، لافتاً إلى أن جميع القرارات والإجراءات التنظيمية يجب أن تتمحور حول مصلحة المتعلم أولاً، وبما يراعي الجوانب التربوية والنفسية على حد سواء.

وأوضح الطبيبائي أن الدور الأساسي لمديري الشؤون التعليمية يتمثل في المتابعة الميدانية الدقيقة لتنفيذ



وزير التربية م. سيد جلال الطبيبائي خلال اجتماع موسع مع وكيل الوزارة للشؤون التعليمية م. حمد الحمدي والوكيل المساعد للشؤون الفنية والإدارية م. محمد الخالدي ومديري الشؤون التعليمية في المناطق التعليمية ومراقبي المراحل التعليمية

القرارات والتعليمات على أرض الواقع، وتهيئة البيئة المدرسية الداعمة للتعلم من خلال تعزيز الالتزام باللوائح، ورصد أي موقات أو ملاحظات قد تواجه الإدارات المدرسية، ومعالجتها بفاعلية وسرعة، بما يحقق الأثر التربوي المنشود ويعزز جودة الأداء.

وأكد في الوقت ذاته الدور الفعال والأساسي لمراقبي المراحل التعليمية، بوصفهم العصب الرئيسي في تنفيذ سياسات الوزارة ومتابعة تطبيق النظم واللوائح على أرض الواقع، وحلقة الوصل بين الوزارة والميدان التربوي، بما يعزز سرعة الاستجابة للملاحظات، ويسهم في معالجة التحديات ودعم جودة الأداء التعليمي.

وفيما يتعلق بفترة

لتحقيق تكافؤ الفرص بين الطلبة والحد من أي تجاوزات تؤثر على مصداقية النقيص الدراسي

تدوير مديري المرحلة المتوسطة في مدارس «التعليم الخاص»

عبدالعزیز الفضلي

في خطوة تنظيمية جديدة تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في العملية التعليمية، شمل قرار تدوير مديري المرحلة المتوسطة هذا العام مدارس التعليم الخاص إلى جانب مدارس التعليم الحكومي، وذلك ضمن استعدادات وزارة التربية لامتحانات نهاية الفترة الدراسية. وكشفت مصادر تربوية لـ«الأنباء» أن قطاع الشؤون التعليمية أصدر قرار التدوير على أن يكون نافذاً من تاريخه، لافتة إلى أن هذا الإجراء يأتي في إطار خطة شاملة وضعتها وزارة التربية لتنظيم سير الامتحانات وضمان تطبيق اللوائح



م. محمد الحمدي

والأنظمة بعدالة على جميع المدارس، دون استثناء، بما يحقق تكافؤ الفرص بين الطلبة ويحد من أي تجاوزات قد تؤثر على مصداقية التقييم الدراسي، مشيرة إلى أن شمول مدارس التعليم الخاص بقرار التدوير يعكس حرص الوزارة على توحيد الإجراءات الامتحانية في مختلف القطاعات التعليمية.

الحمدي: تفويض مديري الشؤون التعليمية والتعليم الديني والتربية الخاصة والتعليم الخاص بممارسة بعض الاختصاصات

أعلن الوكيل المساعد للشؤون التعليمية م. محمد الحمدي عن تفويض مديري الشؤون التعليمية وإدارة التعليم الديني وإدارة التربية الخاصة وإدارة التعليم الخاص بممارسة بعض الاختصاصات أثناء سير الامتحانات.

وجاء في القرار الذي أصدره الحمدي: إنه بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 والنظام في شأن الخدمة المدنية وتعديلاتها، والمرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم

امتحانات المرحلة المتوسطة والصفين الـ 10 والـ 11 .. اليوم

تنطلق صباح اليوم الأربعاء امتحانات الفترة الدراسية الأولى للعام الدراسي 2025/2026 لطلبة المرحلة المتوسطة والصفين العاشر والحادي عشر وسط استعدادات مكثفة وجهود كبيرة قامت بها وزارة التربية لتوفير أفضل الأجواء للطلبة لتقديم اختباراتهم حيث يؤدي طلبة المرحلة المتوسطة والصفين العاشر والحادي عشر الامتحانات حسب الجدول المعتمد من كل منطقة تعليمية، وتنظم المعلومات.

كما اجتمع الوزير مع مسؤولي إدارة الشؤون القانونية وفي إطار تعزيز التكامل المؤسسي وتطوير بيئة العمل الإداري، عقد وزير التربية م. سيد جلال الطبيبائي اجتماعاً مشتركاً مع مختصين من إدارتي الشؤون القانونية ونظم المعلومات.

نقابة العاملين بشركة نفط الكويت تنويه

بموجب الإعلان بجريدة «الأنباء» في العدد رقم 17566 الصادر بتاريخ 2025/12/16.

ورد خطاً مطبوعاً في تاريخ فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة النقابة يوم الثلاثاء الموافق 2025/12/26 والصحيح هو 2025/12/16

دون تحمل النقابة أي مسؤولية عن هذا الخطأ المطبوع لذا اقتضى التنويه

مجلس إدارة النقابة